

التربية العربية في عصر العولمة (الرهانات والآفاق)

Arabic education in the era of globalization (bets and prospects)

أنيسة شريقي¹*

¹ جامعة الوادي، مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع(الجزائر)، cherigui1300@gmail.com

تاريخ النشر: 2021-12-30

تاريخ القبول: 2021-12-26

تاريخ الاستلام: 2021-12-24

ملخص: تحتوي هذه الدراسة على محورين، فأما الأول فيخص تيارات العولمة وتطوراتها وتأثيراتها على التعليم في البلاد العربية، لتصبح العولمة رهاناً بيداغوجياً وثقافياً وبيوغرافياً، في حين يتضمن المحور الثاني رؤية استشرافية لما ينبغي أن تكون عليه التربية العربية لمواجهة تلك التحديات، من خلال المجالات والآليات التي توظف منتجات العولمة في المجالات المعرفية والمعلوماتية والتقنية في خدمة التعليم لتهض به في الوطن العربي كل ذلك في تمثّل فلسفي يطرح إصلاحاً لتجاوز عوائق التربية العربية، ويُعزّز مبادئ التعليم التقدمي والتربية الديمقراطية في الوطن العربي. الكلمات المفتاحية: العولمة؛ التربية الديمقراطية؛ تعليم الغيرية؛ تعليم الفردية؛ تعليم التضامن.

Abstract: This study contains two axes. The first relates to the trends of globalization, its developments, and its effects on education in the Arab countries, so that globalization becomes a pedagogical, cultural and biographical bet. The products of globalization in the fields of knowledge, information and technology in the service of education to advance it in the Arab world, all in a philosophical representation that proposes a reform to overcome the obstacles of Arab education, and strengthens the principles of progressive education and democratic education in the Arab world.

Keywords: Globalisation; Democratic education; altruistic education; individual education; Solidarity education.

1- مقدمة

بدأت الدراسات الاستشرافية لمستقبل التربية العربية أواخر القرن العشرين وجميعها تدعو إلى حتمية تطوير أنظمة التعليم بمختلف أطواره وتجديدها، بحيث توصل في المجتمع ثوابت الأمة وقيم الإنسانية العالمية ومهارات البحث والتفكير والحوار والإبداع والابتكار، وأدوات العصر وقيمه، واحترام التنوع والاختلاف، وتقدير العمل والوقت، ومهارات التعليم الذاتي وقيم التعلم المستمر، وإذا ما سارت التربية وفق هذا التصور فأنها ستصنع لنفسها مكانة ضمن الحضارات .

هذه الاتجاهات التي ينبغي تأكيدها في إصلاح التعليم العربي، فرضها زمن العولمة، زمن المعرفة واللايقين، زمن صدام الحضارات وعصر الاعتراف بالآخر وذوبان الهوية، عصر التحرر والهيمنة، تلك القيم التي آمنت بها الفلسفات الغربية على مختلف توجهاتها، ومكنت الغرب من التوسع خارج حدوده الجغرافية التقليدية ونشر ثقافته في جميع أنحاء العالم، مكونة ما يعرف بالثقافة العالمية المعاصرة، والتي أصبحت قيمها تنتشر بسرعة فائقة لتتشكل جزءا من ثقافة المجتمعات؛ الأمر الذي لا يمكن اغفاله.

وقد صاحب انتشار العولمة، الكثير من التغيرات على جميع المستويات الفردية والاجتماعية وفي كل الميادين بما فيها الميدان التربوي، فلا يمكن أن تبقى المفاهيم التربوية التقليدية جامدة، ولا يستطيع المربون والسياسيون إبقائها على حالها، في هذا الزمن المليء بالتحديات، فلا مفر للتربية العربية إلا أن تتماهى وتلك التغيرات التي أحدثتها العولمة بمختلف عناصرها وأدواتها، تواجه تحدياتها وتستفيد من مجالاتها.

حتى وإن فرض عصر العولمة هذه التغيرات إلا أنه حَقَّق تلامسا وتفاعلا بين الثقافات المختلفة حيث تم التعرف والتعرف على الخصوصيات وتبادل الأفكار بينها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة الانسجام الاجتماعي أو المساواة فالمجتمعات ليست على مستوى واحد في الثقافة والمعرفة والتقدم وبالتالي سيتحول ذلك التفاعل إلى هيمنة وصراع وعنف، لذا ينبغي البحث وبصورة مستعجلة في الطرق التربوية التي تسمح ببناء مجتمعات قادرة على التعايش ويمتلك أفرادها ثقافة العيش المشترك.

لذا، بدأ في القرن الواحد والعشرين الكثير من الباحثين في حقل التربية التفكير فعلا في سياسة تعليمية ترسم أنماطا اجتماعية وسياسية جديدة، تراعي تلك المتغيرات التي فرضتها العولمة، بحيث تكون قيم المساواة والعدالة تتسجم مع الشكل من النظام السياسي الذي يكون قادرا على ضمان حياة مريحة للمواطنين، ولا يكون ذلك إلا بالبحث في نمط التربية للديمقراطية تنطلق من خصوصية الثقافات المحلية حتى لا يكون هناك ردات فعل ضد خصوصياتها ومقوماتها. (A.Badiou,2004,p35)

هنا يمكن للمفكرين التربويين العرب أن يحملوا على عاتقهم رهانا تربويا وثقافيا وبيوغرافيا ويعملون على بناء ملامح فلسفة تربوية في رؤية استشرافية، فلسفة تربوية تتدخل بطريقة أنطولوجية وأخرى تربوية ومنطقية، ففي الطريقة الأولى بواسطة فكرة الاختلاف بين الإنسان والآخر والطريقة التربوية يعني تربية الغيرية وتعليم الفردية والتربية على التضامن، ثم الطريقة المنطقية وتعني الرجوع إلى مختلف الأنظمة السياسية التي تحكم المجتمعات المحلية والتفكير في ما تقدمه ومحاولة نقد سلبياتها وتصحيح أخطائها والاستفادة من إيجابياتها وفق ما يسمى بمنطق العوالم.

2- إشكالية الدراسة

ففي عصر العولمة وما تفرضه من تحديات من جهة، وفي زمن التخلف العربي المعيش من جهة أخرى، سوف يكون الرهان الوحيد أمام البلدان العربية حتى تنتقل إلى أوضاع أحسن مما هي عليه، وتتمكّن من خلق مكانة لها ضمن المجتمع المعلوماتي، يكمن في وضع رؤية فلسفية ذات بعد عالمي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التربوية والثقافية المحلية من جهة، ومتطلبات البناء الحضاري العالمي من جهة أخرى.

لذا فالإشكال الذي ينبغي أن يُثار هنا هو: ماهي ملامح التربية التي نأملها للتكيف وبطريقة إيجابية مع ما يتطلبه هذا العصر، في مواجهة تحديات العولمة وقيودها؟ وكيف يمكن ترجمة هذه الرؤية المستقبلية إلى أدوات عمل وبرامج يستعين بها القائمون على التربية في الوطن العربي؟

3- منهجية الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على مناهج متنوعة في وظائفها، بعضها غالب والآخر متخّي، وتتنوع جميعها بين التحليل والاستعراض والاستقصاء والدراسة النقدية، وبشكل متكامل، فبالمنهج التحليلي، نتمق في المفاهيم الفلسفية والتربوية والاستعراض يرتبط بالمنهج التاريخي، الذي يعكس تطوّر المفاهيم والأفكار، بما فيها تطوّر الرؤى التربوية في الفكر العربي وصولاً إلى تبني رؤية الإصلاح والتطوير، أما الاستقصاء فيعني تبني منهج المقارنة الذي يمكننا من الوقوف على أوجه التماثل والتداخل بين المفاهيم والأفكار في الفلسفة والتربية، في حين أن الدراسة النقدية تستوجب علينا استخدام المنهج النقدي، وبه نمحص ونقف على سلبيات العولمة وإيجابياتها في سبيل رسم ملامح التربية العربية المستقبلية.

4- أدوات الدراسة:

ومن أجل تغطية المرامي المعرفية والمنهجية لهذا البحث، أخذنا من المؤلفات التي ترتبط بجوهره كالتي ترتبط بفلسفة التربية والفكر التربوي العربي في زمن العولمة وخاصة ما كتبه سامي نشار وحامد عمار بعنوان (قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة)، وعبد العزيز عبد الله السنبل وكتابه (التربية والتعليم في الوطن العربي) وعبد الله عبد الدايم (نحو فلسفة تربوية عربية)، بالإضافة إلى كتب ومعاجم والإصدارات التربوية.

الاطار النظري:

1- العولمة باعتبارها تحدياً:

1.1- في مفهوم العولمة:

تعني العولمة لغة جعل العالم ذا توجه واحد مسيطر عليه تقنياً وثقافياً في اطار حضارة واحدة وهذا هو المعني الذي حدده المفكرون الغربيون للعولمة، ووضعت كلمة "العولمة" في اللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم الجديد، أما اصطلاحاً فهي تعبر على التقدم الهائل في المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات) فضلاً عن الروابط المتزايدة على كافة الصُعد في كل الساحة الدولية المعاصرة (عبيد، نايف علي. 1997. ص 27)

إن العولمة دينامية الترابط بين ثقافات المجتمع العالمي وثقافات مناطق العالم المختلفة وثقافات الأمم والثقافات المحلية، دينامية يحققها تفاعل عفوي بين عدّة عناصر، وفي هذا السياق من الأهمية الخاصة عولمة الأسواق المالية وأسواق رأس المال والبنى السياسية والبحث والتنمية مع التقليل من تأثير الدول القومية ونمط الاستهلاك وأساليب الحياة والثقافة ووسائل التواصل الجديدة، وكذلك كفايات الإدراك وبنى الوعي وأشكال الفردية والجماعية.

إنها عملية تطور طبيعي عفوي تشير الى زيادة الترابط التدريجي للعالم وضمن هذا التعريف يكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية دور فاعل، بمعنى ان العولمة هي تطور تلقائي لا دخل فيه للقوى السياسية السائدة والمهيمنة على العالم وفي نفس السياق يقول "برهان غليون": (إن العولمة هي تطور في سياق التطورات والمراحل التي تمر بها الإنسانية) (عبيد، نايف علي. 1997. ص29) ، ويضعها في سلم التدرج التاريخي عندما يعتبرها تطورا طبيعيا للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية التي شهدت الثورات والانتقالات التقنية من الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري ، فالعصر الحديدي فالزراعي والتي بدأت عدة آلاف من السنين قبل الميلاد.

فالعولمة فتتخطى عتبة منطق الوسائل والمنشآت، وهذا من أجل نزوعها نحو الانتشار الكامل لقدرتها على الانتاج من أجل خطة أكثر صرامة في غزو منهجي للسوق العالمية، مع الاعتماد على قوى إيمانها الذاتية أكثر منها على قوى دول ساعدت على حمايتها في مرحلة الدولة، فظاهرة العولمة أدركت ذروتها، في آخر القرن العشرين، مع انتصار الليبرالية واقتصاد السوق على الاشتراكية والاقتصاد الموجه، إن نهاية الاقتصاد الموجه ورفع العوائق على التجارة الدولية والتدفق المالي وكل ذلك؛ كان في صالح العولمة. وقد ورد في دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" سنة 1997، مفهوما قدمه هؤلاء للعولمة وجاء فيه (إن العولمة تعني تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا) (نشار سامي وعمار حامد. 2008. ص75)، وهذا المفهوم يركّز على الجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى، إذ يشير إلى عدد من المبادئ الاقتصادية منها تحرير الأسواق الوطنية والعالمية ؛ عن طريق التدفقات الحرة المالية والمعلوماتية، التي يكون لها دور في تنمية المجتمعات ورفاهيتها .

غير أن العولمة لم تكن قضية الاقتصاديين وحدهم، بل اهتم بها الفلاسفة وعلماء الاجتماع وربطوها بعصر ما بعد لحدثة، باعتبارها مرحلة مستمرة للحدثة وأحدث ما وصلت إليه، ظهرت عندما أزيلت الحواجز أمام العلاقات الاجتماعية وانتشالها من سياقات التفاعلات الاجتماعية المحلية والضيقة وإعادة ربطها بعضها ببعض عبر الزمان والمكان تحت تأثير قوى الحدثة التي مسّت جميع جوانب الحياة الاجتماعية (نشار سامي وعمار حامد. 2008. ص76)

لذا، فإن ثقافة العولمة جاءت استجابة اجتماعية للدور الخاص الذي تلعبه العالمية في الانتاج الاجتماعي ، وقد شهدت العولمة كحركة اجتماعية حلول مجتمع جديد معلوماتي مبرمج ما بعد تكنولوجي حيث التبشير بنهاية التاريخ وعدم امكانية المعرفة، وحيث الذات منقسمة والوعي فصاميا ناتج عن التناقض بين إضفاء الطابع الكوني على الظواهر والمشكلات وبين الفوضى والسيادة السوق الدولية والهيمنة الأمريكية، والخطاب العملي والفني والتشريعي والأخلاقي يصدر عن مؤسسات بعيدة عن الجمهور وعن الحياة، فجاءت الدعوة إلى ما بعد الحدثة في إطار عولمة الثقافات، لتعيد الثقة للذات، وفي الهامشي والشعبي، والخاص والفردية، والدعوة إلى أنماط جديدة في الحياة، تتطلب إيجاد تنظيم اجتماعي جديد يتصالح مع البيئة، لتصبح مهمة العالم تنشيط المجتمع والكشف عن آليات القمع، وإطلاق طاقات الإبداع ليتعامل البشر مع المتغيرات المتسارعة (حسان أحمد. 1994. ص10) وبالتالي فحركة العولمة لها مفاهيمها النظرية حتى وإن تنوعت واختلفت فيما بينها إلا أنها تشير من الناحية الواقعية إلى الحالة التي يعيشها المجتمع اليوم، تلك المفاهيم متعددة يحاول كل طرف أن يقدم مفهوما يناسب

مصلحته الخاصة، على الرغم من تقاطع جميع المفاهيم في أن العولمة ظاهرة أكثر اتساعا حيث تفتتح الحدود وتتمو الاتصالات والتكنولوجيات والعلوم وتتلاقح الثقافات فيما بينها، ذلك التعدد في المفاهيم يبين أن العولمة عملية مستمرة ما زالت في طريقها إلى البلورة والصياغة والتكون (التريكي فتحي. 2010. ص 12)، أما ما تهدف إليه الدول الكبرى باسم العولمة في تعاملها مع الأمم الأخرى، بإعادة ضبط المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية في أواخر القرن الماضي، مثل مفهوم السيادة والدولة وغيرها؛ تحقيق مصالحها المتزايدة وفي كل المجالات.

2.1- في عناصر العولمة:

فتأخذ القواعد الضابطة للعلاقات بين الأفراد والمجتمعات داخل العولمة في لتناغم والوحدة، أو ما يعرف بوحدة الأمم، لأن العولمة تتوق إلى العالمية وتطمح إلى جمع البشر المتفرقين منذ قرون، بسبب الجغرافيا والدين واللغة وغيرها، فالشركات تقرر مثلا أن تكيف منتوجاتها وخدماتها لتصنع لها وجودا في السوق العالمية، فكذا الأمر بالنسبة للأفراد فيمكن لكل واحد أن يصنع لنفسه ضمن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة وجودا صوريا في المجتمع العالمي أو ما يعرف بالمجتمع العالمي المتجانس، لذلك ينبغي على الأفراد الذين أدركوا تحديات العولمة وتيقنوا من ضرورة التفاعل معها والانخراط ضمن المجتمع العالمي أن يتبعوا شعارات العولمة الآتية:

- التفكير بشكل عالمي وترجمة الأفكار بعمل محلي (الجابري محمد عابد. 1998. ص 136)
- اللامركزية وشمولية الاستقلال الفعلي، فلا قرارات في متناول الجميع ضمن المنظومة العالمية للاتصال، ولا مجال للدولة الواحدة بالتصرف على انفراد دون المجتمع الدولي، حتى في القضايا الداخلية للدولة المعنية، كالمتعلمة بالتجارة وبحقوق الإنسان، بل حتى السياسات التربوية (الجابري محمد عابد. 1998. ص 137)
- اللاقطرية ويعنون بذلك أن الحدود السياسية المعروفة بين الدول تلاشت أمام طريق العولمة والاتصالات والتجارة الإلكترونية كسرت الحدود بين الدول. ويمكن بذلك أن تنتقل أي فكرة إلى كافة أطراف المجتمع الواحد دون قيود ولا شروط، بما فيها النشء الذي هو في طريق التربية (نشار سامي وعمار حامد. 2008. ص 80)
- اقتصاد القرية الكونية والحركة الحرة لرؤوس الأموال والأرباح والبضائع عبر الحدود، وتحرير السوق ليضبط نفسه بنفسه، فأصبح العالم اليوم يتشكل فيه اقتصاد على نمط القرية الكونية تتحرك فيه المعاملات والمبادلات التجارية والمالية والمؤسسات بكل حرية. فاكتمت بهذا المبدأ الشركات الكبرى الكثير من الدول الدولة وتحكمت في أمورها الاقتصادية. لذلك يمثل كل من قانون الحركة الحرة والتنافس الحر أهم خاصتين للعولمة (تريكي فتحي. 2010. ص 13)

هذه المفاهيم التي أتينا على ذكرها، جاءت في مقابل المفاهيم التي كانت سائدة زمن الثنائية القطبية في القرن الماضي، فزوال القطبية قلب المفاهيم التي كانت سائدة (القطرية والمركزية والسيادة) رأسا على عقب، والغاية من تغيير هذه المفاهيم القديمة هي تحقيق منافع ومصالح القوى الكبرى، وأستعمل أدوات لتكسير تلك المفاهيم أدوات مثل المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، والصندوق النقد الدولي، وتكوين مجموعات اقتصادية وتحالفات سياسية، كمجموعة السبعة الكبرى وغيرها، والحلف الأطلسي وغيرها.

2 - الطريقة والأدوات:

أدخل هنا الطريقة والأدوات المستخدمة بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور)؛ يوضح مؤلف المقال في هذا القسم، بوضوح كيفية اختيار العينة، تحديد المتغيرات وكيفية قياسها، طريقة جمع

البيانات ووصف كيفية تلخيص المعطيات (المتوسط، نسبة مئوية،...)، الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في تحليل المعطيات واختبار الفرضيات وتحديد المعنوية الإحصائية، وأحياناً قد يكون من الضروري ذكر البرامج المستخدمة في الحساب؛ وعند استخدام طريقة مستخدمة من قبل ومنشورة في أبحاث أخرى يمكن الإشارة فقط إلى تلك الطريقة في التمهيش دون إعادة وصفها من جديد، وإن كانت هناك تعديلات في الطريقة، يجب تبيان ذلك وتعليقه.

يجب عرض هذه الطرق والأدوات بدقة ووضوح دون إسهاب بحيث يتمكن الباحثون الآخرون من إعادة الدراسة أو التحقق منها، ويمكن للمؤلف أن يصف الأدوات والطرق المستخدمة في شكل مخطط، جدول أو رسم بياني لشرح الأساليب التي استخدمت، في حالة التعقيد فقط، بغرض التبسيط؛ ويمكن تقسيم هذا القسم إلى أقسام فرعية، حيث تختلف محتوياته وفقاً لموضوع المقالة.

3- انعكاسات العولمة على التربية العربية:

من المؤكد، أن الثقافة العربية ليست بمعزل عن سياق العولمة، وإذا كان العالم العربي في قلب العولمة على الصعيد السياسي مع حصول تطورات على المستوى الاقتصادي، أما الوضع على الصعيد الثقافي فيعاني من عجز فعلي في القدرة على المشاركة على المستوى العالمي في الإنتاج الثقافي والمعرفي، وهو الأمر الذي أكدت عليه تقارير التنمية الإنسانية والتي صدرت تباعاً في الأعوام الثلاثة الأخيرة وأثارت جدلاً واسعاً ومميزته أنه يقدم نظرة وافية وحديثة عن أوضاع الكتاب والقراءة في العالم العربي.

لكن المشكلة أن الحداثة والعولمة وما بعد الحداثة نشأت جميعها في غير البيئة العربية ولا من الفكر العربي، أي ظهرت عند الغرب، فعلى الرغم من أن الغربيين قد استفادوا من التراث العربي الإسلامي في حداثته إلا أن ما أنتجوه يباعد بيننا وبين مجتمعاتهم بأزمة وأشواط طويلة، لكننا في زمن العولمة وقيود ما بعد الحداثة، لم يعد للأمم الضعيفة مستقبل إلا ردة فعل تفرضه حركة العولمة بتياراتها المختلفة، وكأنه لم يعد بمقدور الأمة العربية بصفة خاصة التخطيط لمستقبلها فلا تملك إلا حرية رد الفعل؛ أي القدرة على التخطيط لمواجهة التحديات، وأصبح الذي يملك المعرفة الشاملة وأدوات توزيعها والقدرة استعمالها وتوظيفها في المنظومة التربوية، يستطيع التحكم والسيطرة على العقول (حسين بن عبد السلام. 2008/2007، ص143)، ولعل من أهم تيارات وأبعاد العولمة والتي لها آثار واضحة على التربية العربية، وتشكل تحدياً بالنسبة لها، نذكر:

1.3- البعد الاقتصادي وأثره على التربية العربية:

لقد ارتبطت أغلب المفاهيم حول العولمة بالاقتصاد، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أنه بوابتها لتحقيق أغراضها، وعولمة الاقتصاد تعني تحرير ودمج السوق العالمي وإذا كان من أهم وسائله حركة رؤوس الأموال والأرباح وتدفقها عبر جميع الدول دون قيود، وكذا تداول العملات وتحرير سعر صرفها، بحيث يحكم السوق نفسه بنفسه. وفي المقابل ظهر الاقتصاد المعرفي في عصر العولمة، فتغيرت طبيعة الاقتصاد وأصبح معرفياً، وصارت صناعة المعرفة وما يرتبط بها من وظائف تشير إلى الأنشطة التي تسعى إلى إبداع المعرفة من أجل تنوير عقل الإنسان وتطويره، وزيادة كفاءة العمل وعمليات الإنتاج (نشار سامي وعمار حامد. 2008، ص82)

أما عن أثر عولمة الاقتصاد والاقتصاد المعرفي على التربية، فنذكر أن التربية باعتبارها الممثل الأوضح للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، ذلك أن العلاقة بين التربية والبنى الاقتصادية والثقافية

للمجتمع هي علاقة تأثير وتأثر، فكلما حدثت تغيرات داخل البنى الاقتصادية قابلتها تحديات جديدة تستدعي رؤية تربوية جديدة لمواجهتها، فالدعوات التي نادى بها القائمون على التربية في أغلب البلدان العربي في أواخر القرن الماضي لجودة التعليم، وتبني المقاربات بالكفاءات الجديدة ي دعوة واضحة لتكييف التربية مع التحولات الراهنة وبرزت شعارات تدلّ على الأثر الذي تركته عولمة الاقتصاد، والتي آمن بها الكثير ودعوا إلى تبنيها مثل كفاءة السوق ومضاعفة الأرباح، والبقاء للأصلح وغيرها من الشعارات التي تدل على التغير في الذهنيات والتوجه نحو التفكير البراغماتي والنفعي. والذي قد ينفع أصحابها من أصحاب رؤوس الموال، لكنه يضر في الكثير . كما أضحت مكانة مؤسسات التعليم معرضة للخطر وخاضعة لإعادة النظر باستمرار على أساس أن احتفاظها بمكانتها مرهون بقدرتها على إنتاج المعرفة وتحليلها وإيصالها، كما أن المعلمين يصبحون بمثابة مثيرون للمعرفة وشارحين لها وربما تجار للمعلومات، والطلاب هم الزبائن، وفي ظل الاقتصاد المعرفي يغدو التعلم هو المنتج الأساسي لمؤسسات التعليم خاصة التعليم العالي الذي يقدم للمتعلمين داخل حجرات الدراسة وخارجها، وجودة تلك المؤسسات تتحدد بقدرتها على إنتاج المعرفة واستخدامها فعالا، وليس بعدد المتدربين أو الذين تخرجوا وهذا تحد آخر أمام تطوير المؤسسات التعليمية في عصر العولمة(نشار سامي وعمار حامد. 2008. ص82)، فلم تعد القضية قضية كم بل كيف، ومع دخول العالم إلى مرحلة ما بعد الحداثة بدأ التفكير في مداخل جديدة للجودة تتلاءم مع التغيرات في طبيعة العصر، والتحولات المستمرة التي تشهدها نظم التعليم.

2.3- البعد الإعلامي للعولمة وأثره على التربية العربية :

لقد أضحت تبادل الاتصال الإلكتروني بين الناس والمؤسسات والمنظمات مهما كانت أشكالها حقيقة معيشة لا تخفى على المرء في هذا العصر، الأمر الذي سرّع بعملية التلاقح الثقافي، وأثمر ثقافات مختلطة بعضها ببعض، ويعكس ذلك التطورات الشاسعة في مجال تكنولوجيا الاتصال، وكذا زيادة القدرة على نقل المعلومات عبر مسافات طويلة تربط المتصلين وفي ظرف وجيز، وتم استغلال الإعلام الجديد في إنتاج أنماط من التعليم تتجاوز حدود الزمان والمكان، تستخدم الإمكانيات التي تتيحها الشبكات المعلوماتية، والأقمار الفضائية والاتصالات العالمية وأصبحت أشكال التعليم تعبر عن طبيعة العصر التكنولوجية، مثل التعليم المباشر والجامعات المفتوحة، وغيرها وكان طلاب هذا التعليم متنوعي الثقافات والأهداف والاهتمامات وشجع ذلك على ظهور الاتجاه نحو تكوين مجتمع أكاديمي عالمي، يزداد فيه الترابط بين الباحثين والأكاديميين العالميين، وتتوسع فيه طرق الاتصال وتُعرض الأفكار ويتم تبادل الملاحظات والانتقادات من أجل التعديل والتطوير، وتلعب البعثات والإجازات الدراسية في بناء العلاقات العلمية العالمية، مثلما ما نشهده من المجالات العلمية المحكمة دوليا، وكذا المؤتمرات الدولية التي تمثل شبكات عالمية تربط بين الأساتذة والباحثين .

كل هذا يثبت، ما أصبح عليه الإعلام في زمن العولمة وما له من دور كبير في التربية، سواء كان على مستوى المؤسسات التربوية أو الأسرة، أو على مستوى المجتمع ككل غير أن الحقيقة التي تعيشها المجتمعات العربية، وهي أن ما تتيحه العولمة من وسائل اتصال لم يتم استغلالها على النحو الذي يطوّر النظم التعليمية في البلاد العربية، وربما في الغالب ما يتم استغلالها بصورة سيئة تضر بالمجتمع وتلحق الأذى بالقيم الأخلاقية والتربوية (كامل بهاء الدين حسين. 2000. ص87)

فليس كل ما يأتي من وسائل الاعلام والاتصال العالمية يليق بمقام ما يجب أن تكون عليه التربية المرجوة سواء على مستوى الفرد الذي تتمثله، أو على مستوى المجتمع الذي تطمح إليه ولكن لا يعني أن تلك الوسائل والتقنيات التي تقدمها العولمة على مستوى الاعلام والاتصال، سيئة وتتطوي على أخطار؛ وإنما في محتوى الأفكار التي تأتي عبرها، لذلك لا جدوى من الاستغناء عن تلك الوسائل؛ وإنما الأجدى معرفة كيفية الاستفادة منها، وذلك ببث الأفكار التربوية المفيدة للفرد والمجتمع العربي، واستخدامها للتواصل بين الأفراد لتعميم الاستفادة، وذلك لا يكون إلا برؤية استشرافية تربوية تولي لوسائل الإعلام وما تتوفر عليه من تأثير؛ دورا كبيرا في تربية الناس.

3.3- البعد الاجتماعي والثقافي وأثره على التربية العربية:

مثلما ذكرنا سلفا، من أن غاية العولمة هي اختزال كل الثقافات في الثقافة الواحدة، إنها الثقافة العالمية، لذلك وظفت كل ما ظفرت به من وسائل وتقنية في بث القيم التي تراها تجمع البشرية في قالب واحد، تلك القيم المتمثلة في الأفكار والمعتقدات المرتبطة بالسياسة وبالعلم وبالاقتصاد، مثل الحرية وحقوق الإنسان والأمن والسلم الدوليين والعلاقات الدولية والتبادل الحر للسلع وغيرها من القيم، ضمن القرية العالمية.

ولا يمكن أن ننكر أن عصر العولمة قد أنتج تداخلا وتفاعلا بين المجتمعات المختلفة على مستوى العالم، وولد تبادلًا في الثقافات والأفكار، حيث يتم التعارف والتفاهم والتعاون، لكن لا يمكن أن نغفل عن أخطارها على التربية، فالحركة الحرة بين الأفكار والثقافات لها أثر خطير على تربية الأطفال، لأن تربية النشء وهم في مقتبل العمر؛ تقتضي تكوينهم على القيم الحميدة والأخلاق الطيبة، والمبادئ التي لها علاقة مباشرة بالهوية والتراث، قبل الاطلاع على الأفكار والثقافات الأخرى، فهم لا يملكون بعد القاعدة التربوية التي تمكنهم من التمييز في الأفكار بين ما هو نافع وما هو ضار .

كما أن التفاعل بين المجتمعات لا يعني بالضرورة الانسجام الاجتماعي أو المساواة ، فالمجتمعات ليست على مستوى واحد في الثقافة والمعرفة والتقدم، وبالتالي سيتحول ذلك التفاعل إلى غزو ينتهي بالقضاء على خصوصيات الثقافات المحيلة للمجتمعات الضعيفة.

هكذا، تكون العولمة بأبعادها الثقافية والاجتماعية، تمثل تحدياً حقيقياً للنظم التربوية العربية لأنها بأفكارها وقيمها تفرض على مناهج التعليم العربية أن تملك القدرة على التكيف مع ما تفرضه دون أن تمس بخصوصياتها الثقافية وثوابتها وماضيها .

4- آفاق التربية العربية في ظل تحديات العولمة الراهنة:

إن المتغيرات التي فرضتها العولمة على التربية والتعليم - والتي أشرنا إليها سابقا- تطرح تساؤلا حول إمكانية أن تكون هناك فلسفة تربوية عربية قادرة على التفاعل والتعايش مع تيارات العولمة، وتستفيد منها في تطوير نظمها التعليمية، خاصة وأن أهداف العولمة في التربية تدور حول إزالة الحدود الزمانية والمكانية للمدارس والمؤسسات التعليمية وتفرض المناهج التي تخلق مجتمعا عالميا واحدا يحمل قيم الحضارة الغربية، وتبقي التربية مستمرة ومتجددة فهي مرتبطة بالحياة المعيشة والمتغيرة تحت تأثير التطورات التي يدفع بها عصر العولمة والمعلوماتية، فالتربية لا يمكن أن تعمل منعزلة عن هذا كله، وإنما ينبغي أن تضطلع بدورها، لا في توجيه التغيير الحاصل فحسب بل في إحداث المزيد منه وتوجيهه في مسالك واتجاهات تكفل لأفراد بناء حياة أفضل باستمرار)(عفيفي

محمد الهادي. ص1980)، وفي هذا دعوة إلى اعتبار التربية هي الحياة والتركيز على التربية التي لا تحدها جدران المدرسة ولا تنتهي ما دامت الحياة قائمة، وتسير نحو الأمام لمزيد من النمو والتطور على المستوى الفردي والاجتماعي.

ولما كانت المرحلة الراهنة مرحلة تقتضي مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، لذلك أصبح على التربية العربية أن تعيد النظر في مناهجها وطرقها وتستغل وسائل العولمة في تربية النشء وإعداد الفرد المنطور والقادر على التفاعل مع متطلبات العولمة بشخصية قوية وقيم ثابتة لينظر إلى العولمة باحثاً على ما يخدمه ويطور معارفه ويحسن ظروف حياته من جهة ومن جهة أخرى، يكون عاملاً مؤثراً بنشر قيم مجتمعه وأفكارها ليستفيد منها غيره، تلك هي ملامح الأهداف الحضارية التي ينبغي للأمة أن تحققها في سعيها للتكيف مع عصر العولمة وما بعد الحداثة وهي (الوحدة القومية والأمن القومي، والتنمية الشاملة وكذا الديمقراطية وتنمية الموارد البشرية والتعاون مع الشعوب بمحبة وسلام) (عبد الحميد طلعت. 2003. ص148).

1.4 - نحو نهضة تربوية عربية:

إن الانطلاقة الحقيقية لرسم نهضة تربوية عربية تقتضي تحديد المحاور الكبرى لتجديد المنظومة التربوية العربية، تتم بالعودة إلى الواقع المعيش، ودراسته دراسة موضوعية بعيداً على كل المزايدات السياسية التي كانت عاملاً في إفشال المحاولات الإصلاحية في التربية العربية، من جهة ومن جهة أخرى الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تطوير التعليم.

فتربية المواطن العربي في زمن العولمة الجديدة، ينبغي أن يراعى فيها التقارب الحاصل والتلاصق المفروض بين الثقافات المختلفة تربية تقوم على تقدير الآخرين والاعتراف بهم، وتخلق التقارب بين الأفكار غير المتجانسة بين البشر ولهذا فهي مشتركة بين الثقافات، وفهم التربية بهذا الفهم ضرورة لدحض الكثير من النزاعات المرتبطة بالثقافة المنغلقة التي كثيراً ما تأتي أهدافها بصورة ضمنية أو صريحة مناقضة لقيم حقوق الإنسان، هاته الأخيرة أضحت الأرضية المتينة التي تتأسس عليها إرادة العيش معا في كنف التفاهم والكرامة والمساواة والعدالة والسلام في عالم يخضع لقيم مختلفة فرضتها العولمة، وحسبنا هنا أن نتأمل ما يقوله بول ريكور: (أن تكون إنساناً هو أن تكون لك القدرة على الانتقال إلى مركز آخر من المواقف) (P. Ricœur. p1961)

أما بالنسبة للاستفادة من التجارب العالمية في تطوير التعليم، فينبغي أن يقوم الإصلاح في التربية العربية على فلسفة تتضمن الأفكار التي يمكنها أن تنفذ التعليم في الوطن العربي، وأكد عليها المفكرون العرب في مؤلفاتهم وفي بعض الممارسات التعليمية التي أتوا على تطبيقها بطرق نموذجية وتجريبية، ومن تلك الأفكار:

* مركزية المتعلم في كل عملية تعليمية.

* تبني المقاربة بالكفاءات في بناء المناهج الدراسية

* الإيمان باستمرار التربية باستمرار الحياة.

* ربط المدرسة بالواقع الاجتماعي.

* نشر قيم الديمقراطية، وغيرها من المبادئ التي بُنيت على رؤى علمية وتجريبية.

تلك المبادئ والأفكار، بإمكانها أن ترسخ في الفرد العربي التقاليد المترسخة في المجتمعات المتطورة، وتحقق الديمقراطية من حيث أنها ديناميكية الفضاء العمومي، والتي تعني الإعداد لتربية غير محدودة، تربية تركز على مبادئ (الغيرية والفردية والتضامن)

وإذا فكّرنا في الديمقراطية على أنها فعالية الفضاء العمومي يكون من المفروض علينا أن نُعد لتربية غير حصرية وفلسفة لديمقراطية تركز على مبادئ الغيرية والفردية والتضامن في الوقت نفسه، فالتربية المبنية على هذه الديمقراطية تسمح بنمو ثلاث قيم (تعليم الغيرية وتعليم الفردية وتعليم التضامن).

1.1.4- التربية الديمقراطية وتعليم الغيرية:

هي تربية تنمي قيم الشعور الإنساني، تربية تلغي الصور الصدامية لعلاقة الأنا مع الغير، فما قدمته العولمة من تكنولوجيات التي حوّلت الفضاء الاجتماعي إلى فضاء عمومي للمواطن المحلي والعالمي، أصبح بإمكانه أن يعبر عن فردانيته وخصوصيته، مما أعطى رمزية للأخر الذي أصبح شبيهي ومختلف عني في الوقت نفسه، صديقي وعدوي، فجذلية الشبيه والمختلف ينبغي أن تنشط باستمرار في كل تصوّر تربوي مستقبلي، حتى لا يفقد المجتمع توازنه، وحتى لا تصبح المواطنة مستهدفة، وعند ذلك يتحقق التعليم بواسطة الاعتراف بالغيرية، ويصبح التنوع عنصرا أساسيا لكل تربية مستقبلية.

2.1.4- التربية الديمقراطية وتعليم الفردية:

كل تربية تبدأ بالفرد فهو المتعلم الذي يأخذ المركزية في كل تربية ناجحة، بصفة الفرد هو مواطن المستقبل، والفردية تعبر عن استقلالية أكبر للأفراد، وهي لا تعبر عن عزلة الفرد ولا عن أنانيته، فهذه التربية تمكّن الفرد من إعلاء من شأنه ومن حقوقه، وبالتالي تجعله في منأى من التعصب للثقافة الصارمة المرتبطة بالعادة والتقليد، لتبقى حرية الفرد قيمة سامية متعالية مرتكزة على المبادئ المتعالية للحق (P.Bourdieu.1970. p22).

3.1.4- التربية الديمقراطية وتعليم التضامن:

إن هدف التربية المستقبلية يركز على تحقيق التعايش بين المجتمعات فالتلامس أضحى في ظل العولمة وعصر التكنولوجيا أمرا حتميا، وبالتالي فتعليم التضامن هو نتيجة حتمية لتعليم الغيرية والفردية، فيتحوّل الاجتماع إلى تأنس اجتماعي وديمقراطي، وبناء التربية على هذه القيمة الإنسانية يعني الخروج من الكراهية والبربرية إلى روح التضامن والمعقولية.

لأجل ذلك، كل سياسة تعليمية تُبنى على فكرة الإنسانية وفق الاعتراف بالفردانية والغيرية والتنوع والعيش المشترك والتضامن بين بني البشر، هي سياسة تربوية ناجحة قادرة على انتاج مجتمع المعرفة والديمقراطية يضمن تفاعله واستمراره مع كل متغير حاصل وسيحصل.

2.4- جدلية المأمول والواقع في السياسات التعليمية العربية:

لا جدال في أن المجتمع العربي، وكغيره من المجتمعات الأخرى، كان وما يزال يأمل ويتطلع إلى السياسة التعليمية الحديثة، وإلى إنجازاتها ومبتكراتها والتي تشكل الإطار الملائم لمسايرة عصر التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، والإجراء الضروري لامتلاك القوى الثقافية والقيم الحضارية التي تحصّنه وتقيه من كل المخاطر المحتملة (ابراهيم محمد عبد الرحمن عبد الراضي. 2002. ص123) ، إلا وأنه على الرغم من التهافت المتوالي

على تحقيق التقدم التربوي المنشود، والتطلع إلى تجاوز كل الصعوبات الممكنة، فإن المجتمع العربي وفي هذا الإطار يبدو متعثر التحركات والخطوات، يأس الجهود والوعود ومحدود الأهداف.

ذلك أن واقع التربية في الوطن العربي سواء تعلّق الأمر بالسياسات التعليمية للكثير من الدول العربية والتي تعتبر بمثابة فلسفة التربية لديها، أو من خلال مظاهر التعليم في هياكله وبرامجه ومراحله ووضعية المعلمين والمتعلمين فيه، وفي مناهجه وطرقه التعليمية، وغيرها، وإذا ما قارنا ذلك الواقع مع ما هو في البلدان المتقدمة، سنجد أننا في حاجة ماسة لتطوير التربية وتجديد التعليم في كامل بنياته، تجديداً يمكن من بناء مجتمع جديد حيوي ومتطور (الجابري محمد عابد. 1989. ص 67)

هكذا، فأى إصلاح لتطوير التربية ينبغي أن تعود إلى الواقع التعليمي والاجتماعي لتحلله تحليلًا موضوعيًا، وتستفيد من التطورات الحاصلة في التعليم في البلاد المتطورة، وكل ذلك في سبيل رسم معالم فلسفة تربوية قادرة على وضع الأهداف العامة أو الغايات المنشودة وتوفير الآليات لتحقيقها، لذلك سنأتي لتتبع بعض الاستراتيجيات الهامة التي وضعت من أجل بناء فلسفة تربوية عربية، ثم ننظر في الملامح التي ينبغي أن تكون عليها فلسفة التربية العربية المستقبلية.

لأجل ذلك، قامت الأهداف الكبرى لفلسفة التربية العربية في بدايات القرن الحالي - التي تمّ تحديدها في الخطة الشاملة للثقافة العربية التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - على مبادئ مستلهمة من التطورات التي عرفتتها التربية في العالم المتقدم وخصوصاً ما جاء في أفكار التربية البراغماتية، ومن جهة أخرى تستثمر مقومات الأمة العربية لتجعلها على صلة وثيقة بما يجري في العصر، وكان ذلك عملاً عربياً مشتركاً أسهم فيه عدد كبير من المفكرين البارزين في الوطن العربي، ومن أهدافها (عبد الدايم عبد الله. ص 314)

- الاستقلال والتحرر في مواجهة الهيمنة الأجنبية والاستلاب.
- الوحدة القومية في مواجهة التجزئة الإقليمية الضيقة.
- الديمقراطية في مواجهة الاستبداد.
- العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال.
- التنمية الذاتية في مواجهة التخلف.
- الأصالة في مواجهة التغريب والتبعية الثقافية.

3.4- آفاق تطوير التربية العربية:

نظراً لوجود ظروف متغيرة وقاهرة في العالم العربي تتحكم في الأساليب التي تترجم تلك الرؤى في التعليم، سواء كانت ظروفًا اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية وغيرها، إلا أننا يمكن أن نشير إلى أن أي تربية مستقبلية تكون ناجحة وقادرة على اجتثاث التخلف والتخلص من عوائق التي حالت دون أن يتقدم المجتمع العربي، ينبغي أن تتم وفق المحاور الكبرى الآتية والتي تمثل أولويات التطوير والتجديد وهي:

- التأكيد على ثوابت الأمة وموروثها وخصوصياتها الثقافية، وليس بدعوة الانغلاق والانعزال، بل تعني العودة إلى الجوانب المضيئة في تراثنا العربي والإسلامي لتكون قوة دفع وتنشيط وبث روح التحدي طالما أن التطور لم يكن حكر الغرب دائماً، بل عرفه العرب والمسلمون في مرحلة ما من التاريخ، من أجل الرقي والتطور والتحديث (عبد الله السنبل عبد العزيز. 2004. ص 308)

- تطوير جودة النوعية في التربية وعدم الاكتفاء بتطوير الجانب الكمي، فمسيرة التربية العربية قد تجاوزت مسألة الكم وأن الأوان للتركيز على الكيف والنوعية والتميز، وهذا لن يتم إلا من خلال خلق أنظمة تعليمية مرنة هدفها خلق الإنسان المبدع الخلاق، القادر على مواصلة تعليمه مدى الحياة (أحرشو الغالي. 2009. ص29)، والأنظمة التعليمية المرنة والمشوقة تعني إعادة النظر في المناهج والطرق والأساليب الدراسية، والاقتداء بما هو حاصل في الأنظمة التعليمية الغربية المتقدمة.
- تجديد غايات التربية ومراميها، فوظيفة التربية العربية في القرن الواحد العشرين، هي تهيئة الناشئة لعالم متغير على جميع الأصعدة، فرضته العولمة وتيارات ما بعد الحداثة، من أجل مجتمع قادر على المنافسة العالمية في الاقتصاد والسياسة والعلوم والثقافة، وذلك بتنمية قدرات الأفراد في الإبداع، وهذا يستلزم المربين المبدعين والعلماء والباحثين، الذين يغرسون في المتعلمين قيم الإبداع، ويشجعون مواهبهم واهتماماتهم، والانخراط في المجتمع العالمي بالإيمان بقيم الإنسانية والتمثلة في التسامح والتعايش والاحترام وصون كرامة الإنسان وحفظ حقوقه وحرياته، وتعويد المتعلمين على الممارسة الديمقراطية(عبد الله السنبل عبد العزيز. 2004. ص311) بما يسمح ببناء الشخصية العربية المفتوحة والمبدعة والمعترزة بترائثها وقيم مجتمعتها.
- الأخذ بمبادئ الإدارة التقدمية القائمة على الانفتاح والديمقراطية، إذ أظهر واقع التعليم العربي مدى الحاجة الماسة إلى تحسين إدارة نظم التعليم من حيث التسيير والفاعلية والقابلية للتقييم والشفافية والمرونة، بما يضمن الانتقال من أنماط إدارة تتسم بالمركزية والأشكال الموحدة إلى إدارة تتخذ القرارات والتنفيذ على أساس اللامركزية والمشاركة، ويجب تدعيم هذه العملية بنظام معلومات خاص بالإدارة، ويستند في ذات الوقت إلى التكنولوجيات الجديدة، وإلى مشاركة المجتمع في إنتاج المعلومة المناسبة وفي الوقت المناسب(عبد الله السنبل عبد العزيز. 2004. ص308)
- تطوير الأوضاع المهنية للمعلمين، ذلك أن إصلاح التعليم لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن الاهتمام بأوضاع المربين، فصحیح أن التربية التقدمية قد غيرت دوره إلى المتدبر والموجه والمراقب لجميع الأنشطة التي يتخذ فيها المتعلم العنصر الفعال والنشيط والمحرك لكل عملية تعليمية، لكن هذا الدور ل يتبلور إلى حد الآن في النظم التربوية العربية، إذ بقي المربون على أدوارهم التقليدية.
- إعادة تكوين المعلمين وتأهيلهم بما يمكنهم من الاضطلاع بالدور الجديد الذي ينبغي أن يكون في التربية الجديدة، كما ينبغي إعادة النظر في وسائل التكوين والتأهيل حتى تنتقل إلى صفة أكثر حضارية وتخرج من طابعها التفتيشي التخويفي الرقابي والذي مازالت عليه إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى تحسين أوضاع المعلمين الاقتصادية والاجتماعية باعتباره مهندسا ومكونا ومربيا ومنتجا لجيل المستقبل (أحرشو الغالي. 2009. ص30)
- بناء مدارس مفتوحة للجميع، وذلك بالاقتداء بالتصور البراغماتي للمدرسة المجتمع والحقيقة أن مشكلة بناء وتجهيز المدارس تتفاوت بين الدول العربية تبعا للظروف الاقتصادية والمالية كل دولة، لكن يبقى أنه يجب أن تكون المدرسة العربية مهما كانت الظروف أداة لتطوير المجتمع، وتعكس بيئة مفتوحة للجميع من صغار وكبار، وأن توظف تجهيزاتها وخدماتها لرعاية الإبداع، وبالتالي لا بد من توفر للمدرسة القدر المناسب من التقنيات التربوية وأدوات المعلومات والاتصالات والارتباط بشبكات المعلومات الجديدة(عبد الله السنبل عبد العزيز.

2004. ص 323)، وذلك تفرضه عصر العولمة وزمن ما بعد الحداثة، فالمتطلبات من بنى وتقنيات وتجهيزات وأدوات وسائل في المدرس أصبح ضرورة ملحة لتؤدي وظيفتها المتمثلة في ترقية وتطوير المجتمع .

• أن تتصف المناهج التربوية بخصائص العلم الموضوعية ولتسمح للمتعلم بالابتكار والابداع والتفكير الناقد، وتبني أسلوب حل المشكلات بدلا من تلقين المعلومات ذلك هو الذي يكون في المتعلم التفكير العلمي ويسمح له بولوج التطورات العلمية والتقنية السائدة في العصر، لذا يجب التأكيد في فلسفة الإصلاح التربوية على تنمية الأفراد على التفكير العلمي، واستخدام الأساليب التعليمية الجديدة، لتحل محل أساليب الحفظ والتلقين، وكذلك الكثير من الأهداف التربوية العربية بُنيت على ضرورة تأكيد الأساليب العلمية الجديدة والتي هي من روح التربية التقدمية. (يونس بحري منى، قطيشات نازك عبد الحليم. 2009. ص 23)

• نشر قيم الديمقراطية في المدرسة وربطها بكل العمليات التعليمية، فالمدرسة الديمقراطية التي ينشدها المربون في المجتمع العربي، هي تلك المدرسة التي تتخلص من التسلط وتتجاوز الجمود الذي كرسه الوظيفة التسلطية للمعلم والمدرسة، ورسمته سياسات تعليمية فاشلة، إنهم يريدون مدرسة على الصورة البراغماتية، تفتح المجال لحرية المتعلم، وتحرر مواهبه، ويعمل المربي، على أن تكون له المشاركة الفعالة في تطوير نوعية التعليم وتحديد اتجاهاته، وبالتالي مساهمته في تحديد نوعية الجيل الذي يناسب المجتمع العربي تلك هي قيم الديمقراطية التي ترتبط بالمدرسة لتكون لها نتائج مثمرة(عفيفي محمد الهادي. 1972. ص 74)

• تعزيز دور العمل العربي المشترك، فالعولمة الجارفة التي أفرزتها معطيات العصر التقنية والعمية والاقتصادية، أدت إلى بروز أنساق عالمية تدعو إلى مزيد من التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، وظهرت تكتلات أوروبية وأسيوية وأمريكية، تتعاون مع بعضها البعض في مجالات متنوعة، في حين ظل العمل العربي المشترك دون مستوى الآمال والطموحات، على الرغم من الأمة العربية تمتلك من المؤهلات ما لا يتوفر لغيرها من المجتمعات المعاصرة، ورغم ذلك فيمكن إعادة تنشيط العمل العربي المشترك، وخاصة في مجال التنمية البشرية بصفة عامة، وفي مجال التربية بصفة خاصة(عبد الله السنبل عبد العزيز. 2004. ص 324)، إذ يصعب على أي بلد عربي تحقيق إنجاز ملموس في نشر التعليم وترقية نوعيته، فكل الاستراتيجيات أكدت على أهمية تمكين التكامل التربوي وتقويته من خلال العمل العربي المشترك.

خاتمة:

مما سبق ذكره، يتضح أن بين واقع التربية في الوطن العربي وبين ما هو مأمول منها، فوارقا كبيرة، لذا ينبغي بناء فلسفة تربوية واضحة المعالم تؤمن بقيم العولمة وتستفيد من منتجاتها فيما يمكن من بناء رؤية استشرافية واقعية تنطلق من تحليل الواقع التعليمي في البلاد العربية، وتقف على خصوصيات المجتمعات وتدرج تيارات العولمة وانعكاساتها حتى تُرسم استراتيجية واضحة لتطوير التربية العربية.

استراتيجية تعليمية تقوم على مبادئ التربية التقدمية في رؤيتها للمتعلم وللمعلم وللمدرسة وللمنهاج وللطرق في غاياتها ومراميها، والتي أدركت الحكومات العربية اليوم بضرورة استهدافها.

وعلى الرغم من تباين الظروف بين المجتمعات العربية، إذ يصعب في الكثير من الأماكن تطبيق ما هو مأمول، لكن هذا لا يمنع من تكثيف الجهود لدى الدول العربية والمنظمات المعنية بشؤون التعليم والتربية، وأن تضع الحكومات خطة عمل واضحة الأهداف وواقعية ذات بعد مستقبلي وعالمي، تجسد مبدأ التربية للجميع، وترتكز

على الأساليب العلمية لتنمية الروح العلمية الإبداعية الإبداع لدى الأفراد، وتحرص على ترقية علاقات التعاون والعمل المشترك.

لذا يمكن أن ندعو إلى تشكيل فرق عمل في كل بلد عربي لدراسة السياسات التربوية وإعادة بلورتها وفق الغايات التي ذكرناها، وتكييفها حسب الظروف السائدة، وانتهاج الآليات:

• سن التشريعات التي تدعم السياسة التعليمية التي تعنى بالمناهج والطرق التدريس الجديدة، وتوسيع المشاركة في تخطيط التعليم والإشراف عليه وتقييمه، واقتراح بدائله وأولوياته، وتعميق ربط التربية باحتياجات التنمية ومتطلباتها، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص لمعاونة الجهد الحكومي، في ميدان تمويل التعليم.

• تحقيق الربط بين المدرسة ومؤسسات المجتمع الأخرى، من خلال ربط التعليم بالعمل والإنتاج، وتوفير التكنولوجيا الحديثة بكل وسائلها لتزويد المدارس والجامعات بها، وإعادة النظر في المسارين الأدبي والعلمي في مرحلة التعليم الثانوي، وإبدالهما بشعب تتلاءم وما يتضمنه العصر من علوم وتكنولوجية متطورة، وكذا والتوسع في مجال تمهين التعليم والتعليم الفني والمهني.

• أن تتضمن السياسات التربوية لكل دولة عربية ما يؤكد على أن من بين أهداف التعليم إكساب الفرد مهارات التفكير العلمي، وتنمية روح النقد والإبداع والتميز.

• أن تتضمن السياسات التربوية بنودا واضحة حول اعتماد أنظمة التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية والتعليم غير النظامي والتعليم عن بعد، كأنظمة يجب تدعيمها من طرف الدولة، لأنها تتماشى وروح العصر، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمؤسسات التربوية عبر جميع مراحلها، للتمكن من مسايرة ما هو في سائد في الدول المتقدمة، وكذا التنسيق في العمل مع المنظمات والهيئات الدولية العامة في ميدان التربية، تعميقا للاستفادة من برامجها، ومخرجاتها ومعطياتها، وتطوير الأجهزة المعنية بالتجديد والتطوير في التربية، وإيلاء عناية خاصة لقطاعات البحث التربوي الجاد، والهادف للتطوير والتجديد والتحديث.

• إجراء التقييم الدوري التأملي للمؤسسات التربوية، واستحداث الهياكل والمؤسسات المعنية باعتماد المؤسسات التربوية والجامعية وتقييمها، وذلك على المستويين كل دولة عربية وعلى المستوى العربي، وربط نتائج التقييم بالاعتمادات والموازنات التي تخصص للمدارس والجامعات ثم التوجه إلى التنسيق الكامل بين الدول العربية في سياساتها التربوية، وذلك من خلال مؤسسات العمل العربي المشترك، وتشجيع تبادل الخبرات وتنظيم اللقاءات بين الباحثين في التربية في الدول العربية، بالإضافة إلى العمل على عقد مؤتمر تربوي دوري في كل بلد عربي، يناقش مسائل التربية وسياساتها، وسلبياتها وإيجابياتها بكل شفافية ومصداقية.

• العمل أيضا على تخصيص بند دائم في القمة العربية لمناقشة مسألة التربية وتطويرها بشكل دائم ومستمر.

تلك هي أهم الآليات التي ترتبط بملاءمة فلسفة التربية العربية لروح العصر، فعرضنا ملامحها المنشودة وآليات العمل التي يمكن لأي دولة عربية أن تتبعها لتجسيدها في الميدان تلك الآليات ترتبط بالقوانين التي يجب أن تميز السياسة التعليمية التي تضعها كل دولة عربية في سبيل تحقيق أهداف فلسفتها التربوية المنشودة، غير ان سن القوانين والتشريعات لا يكفي ما لم تكن هناك إصلاحات تمس المناهج والطرق الدراسية.

الإحالات والمراجع:

- عبد الراضي، إبراهيم، (2002)، دراسات في فلسفة التربية المعاصرة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الغالي، أحرشو، (2009)، السياسات التعليمية وخطط التنمية العربية، مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس العدد الثامن . ص 25-47.
- التريكي، فتحي، (2010)، التربية والديمقراطية أقطار عربية ومسلمة وأوروبية تتحاور، ط1، الدار المتوسطة للنشر، بيروت-تونس .
- الجابري، محمد عابد، (1989)، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجابري، محمد عابد، (1998)، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حسان، أحمد، (1994)، مدخل إلى ما بعد الحداثة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، وزارة الثقافة.
- بن عبد السلام، حسين، (2008/2007)، فلسفة التعليم بالعمل عند جون ديوي وأهميتها في استراتيجية الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة الجزائر.
- عبد الحميد، طلعت، (2003)، الحداثة ما بعد الحداثة، (دراسات في الأصول الفلسفية للتربية)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عبد الدايم، عبد الله، نحو فلسفة تربوية عربية فلسفة التربية ومستقبل الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عبدالله السنبل، عبد العزيز، (2004)، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للتعليم والتنمية، دار المريخ للنشر، الرياض.
- عبيد نايف، علي، (1997)، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، ص 29-43.
- عفيفي، محمد الهادي، (1980)، التربية والتغير الثقافي، ط5، الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عفيفي، محمد الهادي، (1972)، فلسفة إعداد المعلم في مجتمع عربي جديد، مؤتمر إعداد وتدريب المعلم في الوطن العربي، القاهرة.
- كامل بهاء الدين، حسين، (2000)، الوطنية في عالم بلا هوية، تحديات العولمة، دار المعارف، القاهرة .
- نشار، سامي و عمار، حامد، (2008)، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- يونس بحري، منى وقطيشات، نازك عبد الحليم، (2009)، في التربية المقارنة (دراسات نوعية)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- Alain, Badiou. Circonstances 2. Editions Léoscheer. Paris 2004.
- P. Bourdieu et J. CL. Passeron. Ma reproduction. Paris. 1970.
- Ricoeur P, 1961, "Civilisation Universelle et Cultures Nationales", in Esprit n°10; octobre 1961.